

## قرار رقم (٩)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

٥٥٥

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٦٧/١٠/١٥ رقم نر/ ١١٥١١ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير المادة ١٢ من نظام استيراد وتصدير المواد الحيوانية ونتاج الحيوانات رقم ٣ لسنة ١٩٥٥ ويبيان ما إذا كانت الحوم التي تستورد من الخارج ثم تعاد إلى مصدرها بسبب عدم مطابقتها للمواصفات المتفق عليها في عقد الشراء تخضع لرسم التصدير المنصوص عليه في هذه المادة أم لا؟

وبعد الأطلاع على كتاب وزير الزراعة الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٦٧/١٠/٧ وتدقيق النصوص القانونية يتبيّن :

١ - ان المادة ١٢ من النظام المشار إليه تنص على ما يلي ( يفحص الطبيب البيطري والأمور البيطرية المفوض جميع ما يراد تصديره من الجلد أو أطراف الحيوانات أو جزءاً منها أو متوجاتها وبعد فحصها تصدر شهادة صحية بيطرية رسمية على أن يبين كيفية رزمها ) .

٢ - ان المادة ١٣ المطلوب تفسيرها تنص على ما يلي ( تستوفى الرسوم المدرسبة تاليها عن فحص شحنات الجلد وأطراف الحيوانات وأجزائهما ومتوجاتها الواردة إلى المملكة الأردنية المهاشية أو الصادرة منها ) .  
ويستفاد من هذين النصيدين ان رسم البيطرة المنصوص عليه في المادة ١٣ المشار إليها إنما يستوفى لقاء قيام الطبيب البيطري أو الأمور البيطرية بفحص المواد الحيوانية المستوردة إلى المملكة أو المصدرة منها .

وحيث ان إعادة تصدير المواد الحيوانية بعد استيرادها سواء إلى الشخص الذي استوردها منه أو إلى أي شخص آخر خاضع للفحص حسب المادة ١٢ من النظام ، فإن إعادة التصدير تستوجب دفع الرسم وذلك لأن نص المادة ١٣ المشار إليها جاء مطلقاً بوجوب استيفاء الرسم عن فحص الشحنات الواردة إلى المملكة أو الصادرة منها ، والمطلقاً يجري على إطلاقه ، ولأن النظام لا يشير في نصوصه إلى حالة إعادة تصدير المواد بعد استيرادها . ولو اراد الشارع اعطاء هذه الحالة حكماً خاصاً لنصل على ذلك كما فعل في نظام رسوم الاستيراد رقم ١٨ لسنة ١٩٦٦ الذي نصت الفقرة (ب) من المادة ٣ منه على جواز إعادة رسوم الاستيراد ضمن شروط خاصة عن البضائع المستوردة التي يعاد تصديرها .

هذا ما نقرره بالأكثريّة في تفسير النص المطلوب تفسيره .

صدر بتاريخ ١٩٦٨/٢/١٩

عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مندوب وزارة الزراعة	المستشار الحقوقي	عضو محكمة التمييز	رئيس محكمة التمييز
مساعد مدير البيطري	لرئاسة الوزارة	الثاني	بتفسير القوانين
<b>مُحَالِف</b>			
الدكتور محمد خرطبيل	شكري المحتدي	علي مسماه	
قرار الخالفة مربوط طبـه	بشير الشرقي	موسى الساكت	